

صناديق عقارية في المصارف للحد من تداعيات تراجع العمليات العقارية



د. رياض سلامة

حاكم مصرف لبنان

لفت حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة في كلمته خلال فعاليات «المنتدى العربي للإقتصاد الأخضر» الى ان المصرف يعمل على إنشاء صناديق عقارية في المصارف، في خطوة من المفترض ان تساهم في تقديم دعم كبير للقطاع العقاري.

وتهدف هذه الخطوة الى توزيع المخاطر و RISK MITIGATION عبر فتح هذه الصناديق على الأسواق المالية وأمام المواطنين، بعدما تأثرت المصارف اللبنانية، بتراجع العمليات العقارية والتي وضعت المقاولين والمطورين العقاريين في وضع مالي صعب أدى الى تجميد أصولهم المالية، بالإضافة الى تعثر عدد من أصحاب المشاريع والشقق في عمليات التسديد وتعثر المقترضين عن الدفع، قد يدفع بالمصارف الى وضع يدها على العقارات موضوع القروض.

هشام منصور شريكاً في الاعتماد المالي انفتت لإنشاء مجموعة CFI القابضة



علمت «البيان الإقتصادية» ان السيد هشام منصور، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي السابق لـ MIG BANK سويسرا أصبح شريكاً مع مساهمي الاعتماد اللبناني انفتت لإنشاء مجموعة CFI القابضة المحدودة CFI GROUP HOLDING LIMITED.

وسام فتوح: القوانين المالية تعكس تقييد القطاع المصرفي اللبناني بقواعد العمل والمعايير المصرفية والمالية العالمية



علّق أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح على المؤتمر المصرفي العربي - الدولي الذي سيعقده اتحاد المصارف العربية في ١٨ نيسان المقبل في نيويورك ويستضيفه بنك الاحتياطي الفدرالي، آملاً ان تتوضح الصورة المصرفية وكيفية التعامل مع القطاع المصرفي الأميركي، بعد الزيارة التي سيقوم بها وفد جمعية مصارف لبنان للتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الأجنبية، متسلحاً بمجموعة القوانين المالية الأربعة التي أقرها مجلس النواب والتي تعكس تقييد القطاع المصرفي اللبناني بقواعد العمل والمعايير المصرفية والمالية العالمية، وخصوصاً الأميركية منها كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيين تتم بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك.

الحاكم سلامة عرض لأولويات ونصح المصارف بالتواصل مع زميلاتها المراسلة ومسؤولي الإمتثال

عرض حاكم مصرف لبنان رياض سلامة خلال اللقاء الشهري الأول في عام ٢٠١٦ مع جمعية المصارف ولجنة الرقابة على المصارف وأولويات من الواجب مواجهتها على المدى القصير، أولها أزمة انخفاض أسعار النفط وأثرها الانكماشى على التحويلات الى لبنان بسبب المنافسة الخليجية على استقطاب الودائع، الى ملف التوجهات الخارجية «الأميركية» للتشدّد في العمليات المصرفية في لبنان، الى انعكاسات الأزمة السورية المتواصلة منذ العام ٢٠١١ على النمو الإقتصادي الذي لم يصل الى ١ في المئة في ٢٠١٥ وتقلبات أسعار العملات في الأسواق العالمية، فضلاً عن المعايير المفروضة على لبنان من قبل منظمة OECD والتي يجب تطبيقها قبل نهاية ٢٠١٧.

هذا وأوصى سلامة المصارف بالإبقاء على التواصل مع المصارف المراسلة وخصوصاً مع مسؤولي الامتثال ونصحها بزيارة أقسام التحقيق لدى المصارف المراسلة افرادياً لنسج أفضل علاقات للعمل معها.

الياس سرور نقيباً للصرافين ومحمود حلاوي نائباً له

انتخبت الجمعية العمومية لنقابة الصرافين في لبنان مجلساً جديداً تشكل كالآتي: الياس سرور نقيباً، محمود حلاوي نائباً للرئيس، محمود مراد أميناً للسر، نافان قسطنيان أميناً للصندوق ورامز مكتف، عبد الرحمن سايد، علاء عجم، علي اللقيس، غارو كالايجان وعبود بوغوص مستشارين.

وأكد سرور في كلمة للمناسبة اكمال مسيرة النهوض بالنقابة من خلال الالتزام بالقوانين المحلية والدولية التي تراعي أفضل معايير السلامة المالية والعمل بتوجيهات مصرف لبنان بالتنسيق مع الهيئات والقطاعات المعنية وفي مقدمها القطاع المصرفي.

أرباح بنك بيروت الى ١٩٣,٣٧ مليون دولار بنمو ٩,٩٧٪

حقق بنك بيروت وفقاً لبياناته المالية غير المدققة أرباحاً صافية وصلت الى ١٩٣,٣٧ مليون دولار بنهاية العام ٢٠١٥ مقارنة بـ ١٧٥,٨٤ مليوناً في ٢٠١٤ بنمو سنوي بنسبة ٩,٩٧ في المئة. وعزا البنك في بيان هذا الارتفاع الى زيادة بنسبة ١,٩٦ في المئة في صافي الإيرادات من الفوائد الى ٢٢٩,٥٩ مليون دولار، والارتفاع بنسبة ١٠,٩٥ في المئة في أرباح محفظة الأدوات المالية والإيرادات التشغيلية الأخرى الى ١١٩,٧٩ مليون دولار، والتحسّن بنسبة ٣,٦٦ في المئة في صافي الإيرادات من العمولات الى ٧٨,٣٤ مليون دولار. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنسبة ٦,٣٥ في المئة على صعيد سنوي الى ٤١٠,٧٩ مليون دولار. أما على صعيد الميزانية فزادت موجودات بنك بيروت بنسبة ٨,٣٣ في المئة على صعيد سنوي الى ما فوق الـ ١٦,١٥ مليار دولار مع تسجيل زيادة بنسبة ٩,١٥ في المئة في وائع الزبائن الى ١٢,١٧ ملياراً. وبلغت تسليفات المصرف الصافية نحو ٤,٢٦ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٥ أي بزيادة سنوية قدرها ٢,٠٢ في المئة.